

عن الفاعل ما لا يتصرف بحال كمنظ وعوض ولذا لا يتبع عن الفاعل ظرف
الزمان وظرف المكان اذ لم يقيد بغيرهما فلا يقال جلس مكان ولا
صيم زمان لعدم الفاعلية لان الفعل يدل على مطلق الفاعل المكان والزمان
التركيبي في الاول ووضع في الثاني فان قيده بوصف مثلا جازيا يستلزم
تحوّل جسده كان حسن وصيم زمان طويل للحصول الفاعلية بالاختصاص
بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والمحال انه لا يجوز نيابة
الظرفه للمفعول به الا بثلاثة شروط احدها ان يكون مختصا والثاني ان يكون
منصرفا الا لا يزال المنصب على الظرفية وان كان لا يكون للمفعول به
موجودا فلا يقال ضربت ليوم زيد اغنيته يوبى لظرفه ويوبى بحرف
بمعنى لغير تمييز سما كان الفعل لازما لبنا للمفعول ولا فالاول بحرفه لانه
ولما سقط في اليد يم والثاني بحرفه لانه سير يبين ان الجور بالحرف مفعول
به بمعنى ففع نيابته عن الفاعل فلهذا هو الجور وقال ابن سنيون والسبيل
وتلده ابو على الريدي باللام الملهة فان الواجب ضم المصدر المفعول عن الفعل
المستتر فيه والنفذ يروى ما سقط هو ما عجزه استقوط وسير هو اي السير الجور
بالحرف المعدي لانه يتبع على محل الجور اذ انما عن الفاعل بالرفع فلا يقال من
يزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعجز برفع التامع فيها ولو كان الجور نائبا
عن الفاعل لجاز في تا بعد الرفع كاجاز في تابع الفاعل الجور بالمصدر الرفع قوله
طلب المقيب حقه المظلم برفع المظلم على محل المقيب فلم يتبع على
الحل علما انه ليس هو النايب لان الجور قد يتقدم على عامله بحرفه تعالى كان
عنه مسويا فلو كان عنه هو النايب لما تقدم على عامله وهو مسويا والفاعل
لا يتقدم على عامله فتابيه كذلك فلا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل
ولانه اذا تقدم لا يكون مبتدأ وكل شئ نيوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان
مبتدأ نحو ضحك بامر النبي كيد ورضان صيم وضرب شديد ضرب كان الفاعل

٢٧

رذا

اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز الكوفون لتقدير الفاعل زمانا ياتي
على حالهما وان الفعل لا يوبى للمجرور اذ انما عن الفاعل نحو من بند وكبوت
نيوب عن الفاعل فان الفعل يوبى له نحو ضربت هند وثبتت هذه العلة
الاربع ان الجور لا يوبى عن الفاعل والجمهور قول العرب سير يزيد سعل
بالنصب فانما الجور لا يوبى للمجرور والمصدر لا يهاجمه بل لا يرفع منه ولا ياتي
لرفعوه واذا المرئيب للمصدر لظاهره وضميره ولو لم يرفع لكونه اشبه بما آمنه
واما كونه يرفع في محله فالاصح عدمه وذا جازيا عن العلة الاولى وهي انه لا يرفع
على محل الجور لانه انما يرفع على محل يظهر له في الفصح من الكلام وهو الجور بحرف
زيد او غير زيد ومدخوله طرفه ما لا يستتبع بغيره ولا فاعلا بالنصب نيا على
قائم فانه يظهر على محل عمله في جميع الكلام فيستلزم استقاما والثاني بحرفه
فان لم يحدد دون عزتائب والاداءون فقد تتركب له اذ
نصب دون لثابتية التبع للمجرور الذي فان عملها النصب بتحدد
ويظهر في الفصح بضمه فيقال فان لم يحدد دون عند نائبا بخلاف الجور بحرف
اصلي معدي نحو ضربت بزيد الفاضل بالنصب التبع للمحل الجور المنصوب
على المفعولية او سر يزيد الفاعل بالرفع التبع للمحل الجور الرفع على النياية
عن الفاعل فلا يجوز ان خلافه لا يوبى عنه لانه لا يجوز في الفصح حد الجار
وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون ان كان وكما لا شذوذ ولا نقل من ضربت
زيد بالنصب على المفعولية ولا من زيد بالرفع على النياية عن الفاعل واذ لم يكن نصبا
فلا يجوز له اعانة واما قوله لم يسكن في جرد غورا غابرا فالصحيح انه منضم
مخروف له وليكن غورا لا العطف على محل الجور فسقط قولهم انه لا يتبع على
المجرور اجابوا عن العلة الثانية وعلم انه لا يتقدم نحو ان عنه مسويا بالنايب
ضمير راجع الى راجع اليه اسم كان وهو المكلف لمدلوله عليه والمعنى والتقدير
مسويا هو اي المكلف وانما لم يقدّر ضمير كان راجعا الى الجور مسويا عن ضمير